انا زيدا غير ضارب مما تقدم فيه معمول المضاف اليه على المضاف كما في قوله تعالى وهو في الخصام
غير مبين وقال الشاعر في حقا غير ملغ قوله ولا تتخذ يوما سواه خليلا محمول على جعل
الغير كلا مثل كلمة لا لان في كل منهما معنى النفي فكانه قيل انا زيدا لا اضرب وتقديم مثل
هذا على حرف النفي جائز فجاز في الاخر لمشابهته معنى حتى تزاد لا المؤكدة للنفي في عطفه
اي في المعطوف على تقديرها فتدخل غير عليه نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين فان قلت قد
استعمل المؤلف لفظ الغير محلى بالالف واللام وقدم انكاره عليه فهل انكره هنا قلت انما انكار
ادخال اللام على غير الملازمة للاضافة معنى وهذا ليس مرادا هنا وانما المراد لفظ الكلمة فلا
باس بتحليته باللام عند قصد تعريفه وجاز الفصل بينهما اي بين المضاف والمضاف اليه
الا بالظرف والجار والمجرور ضرورة لكن فصل ابن مالك في متن التسهيل بين ان يتعلق ذلك
بالمضاف فيكون الفصل قويا واختار في شرحه جواز ذلك في الاختيار فالفصل بالظرف كقوله
لما رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها ساتيدما بسين مهملة فالف فمثناة فوقية
مكسورة فمثناة تحتية مفتوحة فدال مهملة قال في القاموس اسم جبل اصله ساتيدما حذف
الشاعر ميمه في قوله انت معتاد في الهيجا مصابرة يصلى بها كل من عاداك نيرانا وبين ان لا يتعلق
بالمضاف فيكون الفصل ضعيفا كقوله فما خطا الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل
وبين ذراعي وجبهة الاسد من قول الشاعر يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد
محمول على حذف المضاف اليه من الاول والاصل بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد فحذف الاسد
المضاف المضاف اليه لفظ ذراعي والمنادي محذوف ومن استفهامية اي يا قوم من رأى
والعارض السحاب المعترض في الافق واسر مضارع مبني للمفعول اي اجعل مسرورا برؤيته داعيا
الاسد كوكبان نيران من منازل القمر وجبهة الاسد من منازله ايضا وهي اربعة انجم وهذا الذي
ذكره المؤلف هو مذهب سيبويه والمبرد فكانه اختاره تفاديا من الفصل بين المتضايفين بالمعطوف
ومذهب غيره ان المحذوف هو المضاف اليه في الثاني لانه اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا

وكونه

وكونه ثانيا اولى لانه يتبنى عليه مسائل كثيرة وانما اغتفر الفصل على هذا المذهب بما ذكر لبقاء
المضاف اليه عوضا في اللفظ عما ذهب ولا اعتراض اذ في ارتكابه لهذا الغرض وقتل اولادهم
شركائهم بنصب الاولاد مفصولا به بين المضاف الذي هو القتل والمضاف اليه الذي هو
الشركاء شاذ لوقوع الفصل بغير الظرف في السعة وانما جرى المؤلف على ذلك تبعا للز
مخشري على هذه وقراءة ابن عامر ليست بذلك مع نص كثير من النحاة على ان مثل هذا الفصل
خاص بالشعر والصواب خلاف ذلك لان كل القراءات ثابتة بطريق التواتر لا مطعن فيها لاسيما
من الذين قال ابن مالك في التسهيل واذا كان المضاف مصدرا جاز ان يضاف نظما و
نثرا الى فاعله مفصولا بمفعوله هذا نصه فمما ورد من النظم قول الشاعر فزججتها بمزجة
زج القلوص ابي مزاده وقول الاخر تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد
الصياريف فيمن رواه وقول الاخر فان يكن النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام
فيمن رواه بجر مطر ولا يخفى انه ضرورة في كل شيء من ذلك ومما ورد في غير النظم هذه القراءة
المتواترة وهي قراءة ابن عامر قال ابن مالك وتوجيه هذه القراءة في قياس النحو من
وجوه منها كون الفاصل فضلة فانه بذلك صالح لعدم الاعتداد به ومنها كونه غير اجنبي
لتعلقه بالمضاف ومنها كونه مقدرا التاخير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى
الفاعلية المعنوية فلو لم يستعمل العرب الفصل المشار اليه لاقتضى القياس استعماله لانهم
قد فصلوا بالاجنبي كثيرا فاستحق غير الاجنبي ان يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقا وقد
يحذف المضاف في الامن من اللبس نحو والى مدين اخاهم شعيبا فمن المعلوم انه لم يرسل الى
نفس تلك البقعة وانما ارسل الى اهلها بدليل اخاهم واما حيث يحصل اللبس فيمتنع الحذف
فلا يجوز في نحو غلام هند حذف الغلام لحصول الالباس فيعطى المضاف اليه حينئذ اي حين حذف
المضاف في الاعراب وجاء ربك اي امر ربك ونحو واسأل القرية اي اهل القرية وغيره
من تذكيره كقوله يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء
بردى وهو نهر فقال يصفق بالتذكير والبريص بالموحدة واد قال في القاموس والصواب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)